غير احتياج الى بنا ذلك على ابطال الدور والتسلسل كما هو الموجود في كتبهم فلا
يوجد بنا اثبات الصانع على قطع الدور والتسلسل في العلل والمعلولات دون
الاثار في كلام مثل ابي علي الجبائي وابي هاشم وعبد الجبار بن احمد وابي الحسين
البصري وغيرهم ولا كلام مثل ابي الحسن الاشعري والقاضي ابي بكر وابو بكر بن فورك
وابي اسحق الاسفرائيني وابي المعالي الجويني وامثالهم ولا في كلام محمد بن كرام ومحمد
بن الهيصم وامثالهما ولا في كتب من يوافق المتكلمين في كثير من طرقهم مثل
كلام ابي الحسن التميمي والقاضي ابي يعلى وابي الوفا بن عقيل وابي الحسن بن الزاغوني
وامثالهم وكذلك غير هولاء من اصحاب مالك والشافعي واحمد ولا في كلام
متكلمي الشيعة كالموسوي والطوسي وامثالهما لا اعلم احدا من متكلمي
طوائف المسلمين جعل اثبات الصانع موقوفا على ابطال الدور والتسلسل
كما هو الموجود في كتبهم في العلل والمعلولات دون الاثار وان كان هولاء
يبطلون ما يبطلونه من الدور والتسلسل فالمقصود انهم لم يجعلوا اثبات
الصانع متوقفا عليه بل من يذكر منهم ابطال التسلسل يذكره في مسائل
الصفات والافعال فان هذا فيه نزاع مشهور فيذكرون ابطال التسلسل
مطلقا في العلل والاثار لابطال حوادث لا اول لها بدليل التطبيق ونحوه
واما التسلسل في الفاعلين والعلل الفاعلة والعلل الغائية دون الاثار
فانهم مع اتفاقهم على بطلانه لا يحتاجون اليه في اثبات الصانع واما التسلسل
في الاثار والشروط فهذا احتاج اليه من احتاج من نفاة ما يقوم به من
المقدورات والمرادات فالكلابية واكثر المعتزلة والكرامية ومن وافق
هولاء ومن اقدم من رايته في المؤثرات خاصة دون الاثار نفي التسلسل
في اثبات واجب الوجود ذكره هو ابن سينا وهو بناه على نفي التسلسل في

العلل

العلل فقط ثم اتبعه من سلك طريقته كالسهروردي المقتول والامدي
الرازي والطوسي وغيرهما هولاء زادوا عليه احتياج الطريقة الى
نفي الدور ايضا والدور القبلي مما اتفق العقلاء على نفيه ولو منوع انتفائه
لم يحتج المتقدمون والجمهور الى ذكر ذلك لان المستدل بدليل ليس عليه
ان ينفي كلما قد يخطر بقلوب الجهال من الاحتمالات ونفيه فان هذا لا نهاية
له وانما عليه ان ينفي من الاحتمالات ما ينقدح ولا ريب ان انقداح الاحتمالات يختلف
باختلاف الاحوال ولعل هذا هو السبب في ان بعض الناس يذكر في الادلة
من الاحتمالات التي ينفيها ما لا يحتاج غيره الى ذلك ولكن هذا لا ضابط له كما ان
الاسولة والمعارضات الفاسدة التي يمكن ان يوردها الناس على الادلة لا نهاية
لها فان هذا من باب الخواطر الفاسدة وهذا لا يحصيه احد الا الله تعالى واذا وقع
شك في ذلك لناظر او مناظر فان الله ييسر من الهدى وطلبه له قصدا وعملا فلهذا
لما شرع الرازي طريقة ابن سينا في اثبات واجب الوجود وقال انه لم يذكر فيه
ابطال الدور وذكر ما ذكره في ابطال الدور ثم قال والانصاف ان الدور معلوم
البطلان بالضرورة ولعل ابن سينا انما تركه لذلك والطريقة التي سلكها ابن
سينا في اثبات واجب الوجود ليس هي طريقة الفلاسفة القدما كارسطو و
امثاله وهي عند التحقيق لا تفيد الاثبات مجرد وجود واجب واما كونه مغايرا
للافلاك فهو مبني على نفي الصفات وهو توحيدهم الفاسد الذي بينا فساده في غير هذا
الموضع

بلغ [illegible] الاصل

Copyright © King Saud University